مجلس النساء في قلعة بني راشد يطلق أول مشتل عام لشتلات الزيتون

مبادرة تهدف إلى تعليم ١٢٠ امرأة مهارات الزراعة والتسويق وتوفير مصدر دخل إضافي لعائلاتهن في قرى الوادي الشرقي

بقلم: سلمى الطحان

قلعة بني راشد – ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦: أطلق مجلس النساء في قلعة بني راشد صباح اليوم مشتلا عاما لشتلات الزيتون في منطقة وادي السمّاق، على بعد نحو ١٤ كيلومترا شرق المدينة. ويهدف المشتل إلى تعليم ١٢٠ امرأة من قرى الوادي الشرقي مهارات الزراعة والتسويق، وتوفير مصدر دخل إضافي لعائلاتهن في موسم تراجعت فيه أسعار زيت الزيتون المحلي بسبب وفرة المحصول في السنوات الماضية. وقالت رئيسة المجلس، السيدة هالة الزعبي، في كلمة الافتتاح إن المشتل «ليس مجرد مكان لزراعة الشتلات، بل مدرسة للنساء اللواتي ورثن الأرض عن أمهاتهن وجداتهن، وحان الوقت لأن تورثن لها المعرفة أيضا».

وتشرف على المشتل مهندسة الزراعة ريم الخطيب، التي عملت مع فريق من المتطوعات على تجهيز ٤٥ ألف شتلة خلال الأشهر الستة الماضية. وتشمل الشتلات أصنافا محلية مهددة بالاندثار، إلى جانب أصناف حديثة مقاومة للجفاف. وأوضحت الخطيب أن المشتل يعتمد على نظام الري بالتنقيط الذي يعمل بالطاقة الشمسية، مشيرة إلى أن المتدربات سيتعلمن كيفية تركيب النظام وصيانته بأنفسهن. وأضافت: «لا نريد أن نعطي النساء سمكة، بل نريد أن نعلمهن كيف يصطدن».

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية ٣٢٠ ألف دينار، وقد موّلت الجزء الأكبر منها منحة من صندوق التنمية الريفية، إضافة إلى تبرعات من رجال أعمال من أبناء المنطقة. وقال أمين الصندوق في المجلس، السيد فادي العمراني، إن «الكلفة الحقيقية لا تقاس بالأرقام فقط، بل بالثقة التي بنيناها مع العائلات التي كانت ترى في هذه الأرض عبئا لا مصدرا للرزق». وأكد أن المجلس يعمل على توفير سوق دائمة للمنتجات عبر تعاونية محلية للتسويق.

وأعربت عدد من المشاركات عن تفاؤلهن بالمشروع، رغم تأكيدهن أن الطريق لن يكون سهلا. وقالت المزارعة أم سليم الدباغ، وهي أرملة في الخامسة والخمسين من عمرها، إنها ورثت ٢٠٠ شجرة زيتون عن زوجها، لكنها لم تكن تعرف كيف تقلم الأغصان أو تكافح الآفات. وأضافت: «كنت أبيع الثمار للوسطاء بأبخس الأثمان، واليوم أريد أن أبيع زيتا باسمي». ومن المقرر أن يفتح المشتل أبوابه للجمهور في ٢٠ كانون الأول، حيث ستقام أول سوق للشتلات في ساحة القرية.

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بأغلبية ضيقة

القانون يثير جدلا واسعا بين مؤيدين يرون فيه ضرورة لحماية الخصوصية ومعارضين يحذرون من تقييد حرية التعبير

بقلم: سلمى الطحاوي

صادق مجلس الشيوخ، في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثالثة فجر الأربعاء، على مشروع قانون تنظيم الإعلام الرقمي وحماية البيانات الشخصية، بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٨٣ وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت. ويأتي القانون بعد أكثر من عامين من النقاش العام والتعديلات، وقد أثار منذ مشروعه الأول انقسامات حادة بين الأحزاب والمجتمع المدني. ويلزم النص الجديد المنصات الرقمية التي يتجاوز عدد مستخدميها في البلاد مليوني مستخدم بالحصول على موافقة صريحة قبل جمع بيانات المستخدمين، وبتخزين البيانات الحساسة على خوادم داخل الحدود.

وقال وزير الاتصالات والتحول الرقمي، السيد نبيل عمران الكيلاني، في كلمة أمام المجلس قبل التصويت: «لم نعد نستطيع أن نترك مواطنينا عزلا أمام شركات تعرف عنهم أكثر مما يعرفون عن أنفسهم، ولا أن نطلب من الأفراد قراءة اتفاقيات طولها مئات الصفحات بلغة قانونية معقدة». وأضاف أن القانون يمنح المستخدم الحق في طلب نسخة من بياناته أو حذفها خلال ٣٠ يوما، ويفرض غرامات تصل إلى ٤ في المئة من الإيرادات السنوية للشركات المخالفة. وأكد أن الحكومة ستنشئ هيئة مستقلة للإشراف على التطبيق.

في المقابل، حذرت منظمات حقوقية وصحفية من أن بعض المواد الفضفاضة قد تستخدم لتقييد النشر، خاصة المادة ١٧ التي تلزم المنصات بإزالة المحتوى «المضلل أو المهدد للسلم العام» خلال ٢٤ ساعة من الإخطار، تحت طائلة غرامات يومية. وقالت رئيسة نقابة الصحفيين المستقلين، السيدة رنا الحمصاني، إن «تعريف المحتوى المضلل واسع إلى درجة تسمح لأي جهة بالضغط على الصحف لحذف تحقيقات مزعجة، وهذا خطر حقيقي على الصحافة الاستقصائية». وطالبت بإضافة ضمانات قضائية قبل أي إزالة.

وشهدت الجلسة العامة مداخلات حادة بين الكتل البرلمانية، حيث انسحب نواب المعارضة احتجاجا على رفض ٢٣ تعديلا قدموها، بينما اتهم نواب الأغلبية المعارضة بالسعي إلى تعطيل القانون. وقال النائب عن كتلة التجديد الوطني، السيد عادل بشارة الزيادنة، إن «الخوف من الفوضى لا يبرر بناء سور حول الفضاء العام»، مشيرا إلى أن ٦٠ في المئة من الشباب يستخدمون المنصات يوميا للتعبير عن آرائهم. وأكد أن حزبه سيطعن في القانون أمام المحكمة الدستورية إذا لم تدخل عليه تعديلات.

وتنص المادة ٢٩ من القانون على إنشاء صندوق لدعم الإعلام المحلي والمجتمعي بقيمة ١٢ مليون دينار سنويا، تمول من غرامات المخالفين ومن رسم قدره ٢ في المئة على عائدات الإعلانات الرقمية. ويستثنى من الرسم المحتوى غير الربحي والمؤسسات الصحفية المرخصة قبل ٢٠٢٤. وقال الوزير الكيلاني إن الصندوق سيدار من مجلس أمناء مستقل يضم ممثلين عن الجامعات والنقابات، وإن أول دورة لتقديم الطلبات ستفتح في ١ آذار ٢٠٢٧.

ويرى مراقبون أن القانون سيكون اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة على تطبيق تشريع معقد في بيئة رقمية سريعة التغير، خاصة مع ضعف البنية التحتية للرقابة وقلة الخبراء في مجال حماية البيانات. وقالت الخبيرة القانونية الدكتورة هالة منصور الزين، من معهد الدراسات التشريعية، إن «النص جيد على الورق، لكن نجاحه مرهون بقدرة الهيئة المقبلة على العمل باستقلال عن السلطة التنفيذية، وهو ما لم يتحقق في تجارب مشابهة في المنطقة». ومن المنتظر أن تعلن أسماء أعضاء الهيئة خلال ٦٠ يوما من دخول القانون حيز النفاذ.

بلدية الميناء تطلق خط حافلات سريعا يربط الكورنيش بالمطار

المشروع يشمل ١٢ حافلة كهربائية و٨ محطات شحن ويهدف إلى تقليص زمن الرحلة إلى ٢٥ دقيقة

بقلم: سلمى الطحاوي

أعلنت بلدية الميناء عن إطلاق خط حافلات سريع للنقل العام يربط الكورنيش الشرقي بمطار المدينة الدولي، في مشروع يهدف إلى تقليص زمن الرحلة بين وسط المدينة والمطار إلى ٢٥ دقيقة كحد أقصى، بعد أن كانت تستغرق في أوقات الذروة أكثر من ساعة. وأكد رئيس البلدية المهندس كريم الزعبي، خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر البلدية صباح الثلاثاء، أن الخط الجديد «ليس مجرد وسيلة نقل، بل رسالة بأن المدينة تستثمر في مستقبلها وفي راحة سكانها وزوارها».

ويشمل المشروع تشغيل ١٢ حافلة كهربائية بطول ١٨ مترا، قادرة على قطع مسافة تصل إلى ٢٢٠ كيلومترا بشحنة واحدة، إضافة إلى إنشاء ٨ محطات شحن موزعة على طول المسار. وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية ٤٦ مليون دينار، وقد موّلت البلدية ٣٠ مليونا منها من ميزانيتها الخاصة، فيما غطى صندوق التنمية الحضرية الباقي. وقال الزعبي إن «الاعتماد على الطاقة النظيفة لم يعد خيارا ترفيا، بل ضرورة لمدينة تريد أن تتنفس هواء أفضل لأطفالها».

وتضم المرحلة الأولى من الخط ١٤ محطة، بينها ٣ محطات رئيسية مجهزة بمظلات وشاشات معلومات ومواقف للدراجات الهوائية. وأوضح مدير إدارة النقل في البلدية السيد رامي الخطيب أن التذكرة الواحدة ستكون بقيمة ٢٥٠ دينارا، وأن الركاب سيتمكنون من استخدام بطاقة النقل الموحد نفسها المعتمدة في الحافلات والترام. وأضاف أن «الخط سيعمل على مدار ١٨ ساعة يوميا، من الخامسة فجرا حتى الحادية عشرة ليلا، مع فترات انتظار لا تتجاوز ١٢ دقيقة».

وأثار المشروع جدلا واسعا في الأسابيع الماضية، إذ اعترض عدد من أصحاب المحال التجارية على أعمال الحفر التي رافقت تمديد البنية التحتية، واشتكوا من تراجع المبيعات خلال فترة الأشغال. وقال صاحب مقهى في شارع الميناء القديم، السيد نبيل عمران الكيلاني، إن «الزبائن لم يأتوا لأن الطريق كان مغلقا نصف الوقت، ونحن لا نعرف كيف سندفع الإيجار هذا الشهر». وردا على ذلك، أعلنت البلدية عن تعويض شهري للمتضررين بقيمة ٤٠٠ دينار لمدة ستة أشهر.

وتعهد الزعبي بأن تكون الحافلات الجديدة متاحة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن يتم تشغيل ٦ منها بسائقات نساء ضمن برنامج لتمكين المرأة في قطاع النقل. وأشار إلى أن البلدية تدرس إطلاق خطين إضافيين خلال عامي ٢٠٢٧ و٢٠٢٨، أحدهما يربط الميناء بالمنطقة الصناعية الجديدة في تل الزيتون، والآخر يصل وسط المدينة بحي الرمال الجنوبي. ولم تحدد الجهة المشغلة للخط بعد، إذ من المنتظر أن تطرح البلدية مناقصة عامة في شهر كانون الثاني المقبل.

مجلس النساء في قلعة بني راشد يطلق أول مشتل عام لشتلات الزيتون

مبادرة تهدف إلى تعليم ١٢٠ امرأة مهارات الزراعة والتسويق وتوفير مصدر دخل إضافي لعائلاتهن في قرى الوادي الشرقي

بقلم: سلمى الطحان

قلعة بني راشد – ٧ تشرين الثاني ٢٠٢٦: أطلق مجلس النساء في قلعة بني راشد صباح اليوم مشتلا عاما لشتلات الزيتون في منطقة وادي السمّاق، على بعد نحو ١٤ كيلومترا شرق المدينة. ويهدف المشتل إلى تعليم ١٢٠ امرأة من قرى الوادي الشرقي مهارات الزراعة والتسويق، وتوفير مصدر دخل إضافي لعائلاتهن في موسم تراجعت فيه أسعار زيت الزيتون المحلي بسبب وفرة المحصول في السنوات الماضية. وقالت رئيسة المجلس، السيدة هالة الزعبي، في كلمة الافتتاح إن المشتل «ليس مجرد مكان لزراعة الشتلات، بل مدرسة للنساء اللواتي ورثن الأرض عن أمهاتهن وجداتهن، وحان الوقت لأن تورثن لها المعرفة أيضا».

وتشرف على المشتل مهندسة الزراعة ريم الخطيب، التي عملت مع فريق من المتطوعات على تجهيز ٤٥ ألف شتلة خلال الأشهر الستة الماضية. وتشمل الشتلات أصنافا محلية مهددة بالاندثار، إلى جانب أصناف حديثة مقاومة للجفاف. وأوضحت الخطيب أن المشتل يعتمد على نظام الري بالتنقيط الذي يعمل بالطاقة الشمسية، مشيرة إلى أن المتدربات سيتعلمن كيفية تركيب النظام وصيانته بأنفسهن. وأضافت: «لا نريد أن نعطي النساء سمكة، بل نريد أن نعلمهن كيف يصطدن».

وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية ٣٢٠ ألف دينار، وقد موّلت الجزء الأكبر منها منحة من صندوق التنمية الريفية، إضافة إلى تبرعات من رجال أعمال من أبناء المنطقة. وقال أمين الصندوق في المجلس، السيد فادي العمراني، إن «الكلفة الحقيقية لا تقاس بالأرقام فقط، بل بالثقة التي بنيناها مع العائلات التي كانت ترى في هذه الأرض عبئا لا مصدرا للرزق». وأكد أن المجلس يعمل على توفير سوق دائمة للمنتجات عبر تعاونية محلية للتسويق.

وأعربت عدد من المشاركات عن تفاؤلهن بالمشروع، رغم تأكيدهن أن الطريق لن يكون سهلا. وقالت المزارعة أم سليم الدباغ، وهي أرملة في الخامسة والخمسين من عمرها، إنها ورثت ٢٠٠ شجرة زيتون عن زوجها، لكنها لم تكن تعرف كيف تقلم الأغصان أو تكافح الآفات. وأضافت: «كنت أبيع الثمار للوسطاء بأبخس الأثمان، واليوم أريد أن أبيع زيتا باسمي». ومن المقرر أن يفتح المشتل أبوابه للجمهور في ٢٠ كانون الأول، حيث ستقام أول سوق للشتلات في ساحة القرية.

مجلس الشيوخ يصادق على قانون جديد لتنظيم الإعلام الرقمي بأغلبية ضيقة

القانون يثير جدلا واسعا بين مؤيدين يرون فيه ضرورة لحماية الخصوصية ومعارضين يحذرون من تقييد حرية التعبير

بقلم: سلمى الطحاوي

صادق مجلس الشيوخ، في جلسة ماراثونية امتدت من الساعة العاشرة صباح الثلاثاء حتى الثالثة فجر الأربعاء، على مشروع قانون تنظيم الإعلام الرقمي وحماية البيانات الشخصية، بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٨٣ وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت. ويأتي القانون بعد أكثر من عامين من النقاش العام والتعديلات، وقد أثار منذ مشروعه الأول انقسامات حادة بين الأحزاب والمجتمع المدني. ويلزم النص الجديد المنصات الرقمية التي يتجاوز عدد مستخدميها في البلاد مليوني مستخدم بالحصول على موافقة صريحة قبل جمع بيانات المستخدمين، وبتخزين البيانات الحساسة على خوادم داخل الحدود.

وقال وزير الاتصالات والتحول الرقمي، السيد نبيل عمران الكيلاني، في كلمة أمام المجلس قبل التصويت: «لم نعد نستطيع أن نترك مواطنينا عزلا أمام شركات تعرف عنهم أكثر مما يعرفون عن أنفسهم، ولا أن نطلب من الأفراد قراءة اتفاقيات طولها مئات الصفحات بلغة قانونية معقدة». وأضاف أن القانون يمنح المستخدم الحق في طلب نسخة من بياناته أو حذفها خلال ٣٠ يوما، ويفرض غرامات تصل إلى ٤ في المئة من الإيرادات السنوية للشركات المخالفة. وأكد أن الحكومة ستنشئ هيئة مستقلة للإشراف على التطبيق.

في المقابل، حذرت منظمات حقوقية وصحفية من أن بعض المواد الفضفاضة قد تستخدم لتقييد النشر، خاصة المادة ١٧ التي تلزم المنصات بإزالة المحتوى «المضلل أو المهدد للسلم العام» خلال ٢٤ ساعة من الإخطار، تحت طائلة غرامات يومية. وقالت رئيسة نقابة الصحفيين المستقلين، السيدة رنا الحمصاني، إن «تعريف المحتوى المضلل واسع إلى درجة تسمح لأي جهة بالضغط على الصحف لحذف تحقيقات مزعجة، وهذا خطر حقيقي على الصحافة الاستقصائية». وطالبت بإضافة ضمانات قضائية قبل أي إزالة.

وشهدت الجلسة العامة مداخلات حادة بين الكتل البرلمانية، حيث انسحب نواب المعارضة احتجاجا على رفض ٢٣ تعديلا قدموها، بينما اتهم نواب الأغلبية المعارضة بالسعي إلى تعطيل القانون. وقال النائب عن كتلة التجديد الوطني، السيد عادل بشارة الزيادنة، إن «الخوف من الفوضى لا يبرر بناء سور حول الفضاء العام»، مشيرا إلى أن ٦٠ في المئة من الشباب يستخدمون المنصات يوميا للتعبير عن آرائهم. وأكد أن حزبه سيطعن في القانون أمام المحكمة الدستورية إذا لم تدخل عليه تعديلات.

وتنص المادة ٢٩ من القانون على إنشاء صندوق لدعم الإعلام المحلي والمجتمعي بقيمة ١٢ مليون دينار سنويا، تمول من غرامات المخالفين ومن رسم قدره ٢ في المئة على عائدات الإعلانات الرقمية. ويستثنى من الرسم المحتوى غير الربحي والمؤسسات الصحفية المرخصة قبل ٢٠٢٤. وقال الوزير الكيلاني إن الصندوق سيدار من مجلس أمناء مستقل يضم ممثلين عن الجامعات والنقابات، وإن أول دورة لتقديم الطلبات ستفتح في ١ آذار ٢٠٢٧.

ويرى مراقبون أن القانون سيكون اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة على تطبيق تشريع معقد في بيئة رقمية سريعة التغير، خاصة مع ضعف البنية التحتية للرقابة وقلة الخبراء في مجال حماية البيانات. وقالت الخبيرة القانونية الدكتورة هالة منصور الزين، من معهد الدراسات التشريعية، إن «النص جيد على الورق، لكن نجاحه مرهون بقدرة الهيئة المقبلة على العمل باستقلال عن السلطة التنفيذية، وهو ما لم يتحقق في تجارب مشابهة في المنطقة». ومن المنتظر أن تعلن أسماء أعضاء الهيئة خلال ٦٠ يوما من دخول القانون حيز النفاذ.

بلدية الميناء تطلق خط حافلات سريعا يربط الكورنيش بالمطار

المشروع يشمل ١٢ حافلة كهربائية و٨ محطات شحن ويهدف إلى تقليص زمن الرحلة إلى ٢٥ دقيقة

بقلم: سلمى الطحاوي

أعلنت بلدية الميناء عن إطلاق خط حافلات سريع للنقل العام يربط الكورنيش الشرقي بمطار المدينة الدولي، في مشروع يهدف إلى تقليص زمن الرحلة بين وسط المدينة والمطار إلى ٢٥ دقيقة كحد أقصى، بعد أن كانت تستغرق في أوقات الذروة أكثر من ساعة. وأكد رئيس البلدية المهندس كريم الزعبي، خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر البلدية صباح الثلاثاء، أن الخط الجديد «ليس مجرد وسيلة نقل، بل رسالة بأن المدينة تستثمر في مستقبلها وفي راحة سكانها وزوارها».

ويشمل المشروع تشغيل ١٢ حافلة كهربائية بطول ١٨ مترا، قادرة على قطع مسافة تصل إلى ٢٢٠ كيلومترا بشحنة واحدة، إضافة إلى إنشاء ٨ محطات شحن موزعة على طول المسار. وتبلغ كلفة المشروع الإجمالية ٤٦ مليون دينار، وقد موّلت البلدية ٣٠ مليونا منها من ميزانيتها الخاصة، فيما غطى صندوق التنمية الحضرية الباقي. وقال الزعبي إن «الاعتماد على الطاقة النظيفة لم يعد خيارا ترفيا، بل ضرورة لمدينة تريد أن تتنفس هواء أفضل لأطفالها».

وتضم المرحلة الأولى من الخط ١٤ محطة، بينها ٣ محطات رئيسية مجهزة بمظلات وشاشات معلومات ومواقف للدراجات الهوائية. وأوضح مدير إدارة النقل في البلدية السيد رامي الخطيب أن التذكرة الواحدة ستكون بقيمة ٢٥٠ دينارا، وأن الركاب سيتمكنون من استخدام بطاقة النقل الموحد نفسها المعتمدة في الحافلات والترام. وأضاف أن «الخط سيعمل على مدار ١٨ ساعة يوميا، من الخامسة فجرا حتى الحادية عشرة ليلا، مع فترات انتظار لا تتجاوز ١٢ دقيقة».

وأثار المشروع جدلا واسعا في الأسابيع الماضية، إذ اعترض عدد من أصحاب المحال التجارية على أعمال الحفر التي رافقت تمديد البنية التحتية، واشتكوا من تراجع المبيعات خلال فترة الأشغال. وقال صاحب مقهى في شارع الميناء القديم، السيد نبيل عمران الكيلاني، إن «الزبائن لم يأتوا لأن الطريق كان مغلقا نصف الوقت، ونحن لا نعرف كيف سندفع الإيجار هذا الشهر». وردا على ذلك، أعلنت البلدية عن تعويض شهري للمتضررين بقيمة ٤٠٠ دينار لمدة ستة أشهر.

وتعهد الزعبي بأن تكون الحافلات الجديدة متاحة لذوي الاحتياجات الخاصة، وأن يتم تشغيل ٦ منها بسائقات نساء ضمن برنامج لتمكين المرأة في قطاع النقل. وأشار إلى أن البلدية تدرس إطلاق خطين إضافيين خلال عامي ٢٠٢٧ و٢٠٢٨، أحدهما يربط الميناء بالمنطقة الصناعية الجديدة في تل الزيتون، والآخر يصل وسط المدينة بحي الرمال الجنوبي. ولم تحدد الجهة المشغلة للخط بعد، إذ من المنتظر أن تطرح البلدية مناقصة عامة في شهر كانون الثاني المقبل.